من صلب الموضوع

القوات العراقية والملف الأمني..!

اهم نبأ في الاسبوعين الماضيين، هو تسليم الملف الامني من قبل قوات الاحتلال إلى القوات العراقية في بغداد. وبغداد كما نعلم جميعاً مدينة كبيرة، أخذت بالتوسع أكثر بعد احداث التاسع من نيسان في العام ٢٠٠٣، وشهدت نزوحا غير طبيعي لعوائل كثيرة، من المحافظات العراقية الأخرى، بحثا عن فسحة أفضل للعيش، بعد ان انعدمت تلك الفسحة أو الفرصة في السنوات الماضية. واضيفت نسبة اخرى إلى سكانها، واستغلت ساحة شاغرة، وبنيت فيها دور بمستويات متواضعة للسكن فيها، وتفادي شرور الايجارات. وبسبب الانفلات الأمني الذي جرى لتساهل القوات الأمريكية في ضبط الأمن، وعدم اكتمال القوات العراقية، ودخول عناصر مغرضة فيها، استغل عدد من ضعاف النفوس هذا الموضوع، وقاموا بعمليات سطو مسلح على بيوت الآمنين، واختطاف الأطفال

محمد شفيق

والأثرياء مقابل فدية سريالية لارجاعهم، وكذلك القيام بأعمال ارهابية وتخريبية باسم "مقاومة المحتل" ضد الأبرياء من ابناء شعبنا.

وكانت هنالك شكاوى أو تلميحات مستترة، من ان الملف الأمني ليس بيد العراقيين، وليست لدينا صلاحيات كاملة، لضبط الوضع الامني، وما إلى ذلك.

الآن وبعد اكتمال تسلم الجانب العراقي الملف الأمني، ووجود قوات عراقية مدربة ومؤهلة لصد أي هجوم معاد، أو مواجهة أي نوع من الإرهاب، هل بإمكان هذه القوات وقف نزيف الدم العراقي الذي يجري يوميا في الأزقة والشوارع وداخل البيوت ليلا، ووضع اليد النزيهة على الجرح الذي جعلنا في دوامة الـ (لماذا؟)؟!

نسمع كثيرا من بعض الغيورين على امن البلد، عبارات تفوح منها رائحة الشكوى المرة، من دوائرهم المشرفة عليهم، ويطلبون ايصال فحوى عباراتهم، عسى ان ينظر اليها بشكل جاد، وهي تدعم حتما عملية استتباب الامن. منها لا توجد اسلحة متوسطة حديثة، بامكانها موازاة التي لدى الارهابيين. عدم وجود رمانات يدوية، ومرات عدم وجود عتاد كاف.

وحكى أحدهم: ان مواجهة حصلت بين الارهابيين، واحد مراكز الشرطة ببغداد، كانت الغلبة لرجال الشرطة في البداية، ولكن سرعان ما تفوق الارهابيون، ليس لشجاعتهم وانما بسبب نوعية الأسلحة التي يمتلكونها. ولكن بعد ان جاءت قوة عراقية أخرى حسمت الموقف، وبقيت الغلبة للشرطة والقانون.

ما نريد قوله هنا، ان القوات العسكرية العراقية التي اصبح بيدها الملف الأمني، بحاجة إلى اسلحة متطورة والى متابعة مستمرة، والى دعم معنوي، والى تشذيبها من العناصر السيئة، وان يكون القانون دليلها إلى كل ما يعكر صفو العراق، بعيدا عن التصرفات والنزوات الشخصية. وان يكون المواطن العراقي الذي عانى ومازال في دائرة اهتمامها واحترامها!

شردها الطاغية واغتال الارهابيون زوجها ولا احد يمنحها الجنسية العراقية أو يعيدها إلى عملها!

سقط النظام الفاشي الكريه في عراقنا الحبيب وقد تحقق الحلم بالعودة اليه وكان املي كبيرا بان استعيد مواطنتي التي فقدتها منذ غادرته عام ١٩٧٧ انا وزوجي وطفلتنا نتيجة تردي الاوضاع الامنية وتعسف النظام وقد عدنا انا وحبيبي محملين بالفرح والامل بعراق الغد المشرق عراق الديمقراطية الجديد بعد سقوط النظام مباشرة ولكن للاسف لم يتحقق الحلم وما زال البعث الإرهابي مسيطرا على الساحة يعبث بالمصير العراقي بقطعه الرؤوس وتصفية الشرفاء من ابناء العراق وكان زوجي الشهيد البطل هادي صالح الزبيدي من الذين تمت تصفيتهم في هذا العراق الجريح على يد زمرة من القتلة مرتزقة النظام المقبور لا لشيء وانما لكونه نقابيا شيوعيا صاحب ضمير وحريصا على قضيته الطبقية، لذلك قررت عدم ترك العراق حتى الموت لأعيش واعمل من اجله والمساهمة ببنائه حيث لي فيه الكثير، فكر وقضية عاهدت نفسي وشرفي أن لا أتركه أبداً ولي فيه قبر زرعت بجانبه نخلة وهذا القبر لي فيه ثلاثون سنة من العمر قضيتها مع من فيه كانت اجمل السنين واحبها الي، هذا هو احد شواهد ما فعلته الطغمة وهم الان لا يزالون يمارسون حياتهم وهناك من يحتضنهم ويدعون الدفاع عن الطبقة العاملة العراقية التي كان حبيبي احد شهدائها وانا اعلم الان ان لي نفس المصير وهذا شرف لي حيث اني لا أزال مطاردة من قبل هؤلاء القتلة المجرمين الذين يدعون الدفاع عن حقوق العمال في العراق وهم قتلة ومجرمون ومن بقايا النظام ومختلسون وحواسم ورغم كل هذا فأن لديهم حقوقا ونفوذاً وضماناً وسكناً ولديهم هوية عراقية تعترف بها دوائر الدولة اما انا فما زلت دون هوية ولا املك ابسط الحقوق وهي العيش الآمن والكريم باثبات هويتي العراقية وحصولي على ابسطها وهي البطاقة التموينية وبطاقة السكن حيث اني اراجع هنا وهناك بين مختار المحلة ومجلسها البلدي وبين مركز البطاقة التموينية والكل يحقق معي وكأني في الأمن العامة، من أنت ومن أين اتيت ولماذا لا تملكين البطاقة التموينية وغيرها من الاسئلة المملة، وحين اشرح له لماذا لا املك هذه البطاقة يفاجئني أين هو لكي اخرج له شهادة الجنسية العراقية يقول انها لا تمشي ارد عليه بان هذه اهم وثيقة عراقية وقد حصلت عليها عام ١٩٧٢ والتي كان النظام المقبور يعتبر من لا يمتلك هذه الهوية ليس عراقيا وانه تبعية ايرانية يعود ويسألني عن ثبوتيات أخرى وفيما إذا كنت خارج العراق اعطيته جواز السفر الذي يثبت ذلك قال انها وثيقة أجنبية لا اعترف بها ثم سألني هل لديك اثبات من جهة احزاب سياسية أجنبية؟ يمكن ان اجلب لك تأييد من حزب سياسي عريق وذي تاريخ نضالي طويل وبهذا أستطيع ان اثبت لك باني متضررة سياسيا وقد تركت العراق لهذا السبب وعدت اليه بعد سقوط الطاغية يسأل من هذا الحزب؟ اخبرته انه الحزب الشيوعي العراقي قال انه لا يعترف بالاحزاب علما ان من كانوا قبلي وبعدي من المراجعين أتوا بتأييد من احزاب اسلامية ومنهم من ثبت انه قدم من إيران تحديدا ولديه الكارت الأخضر لم يطلب منه أية ثبوتيات أخرى.

ورحلتي ومعاناتي طويلة وبائسة بين دوائر ومراكز الدولة اعتبارا من مركز شرطة السعدون الذي سجل الحدث فيه وهو استشهاد زوجي النقابي الشيوعي أبو فرات في تاريخ ٢٠٠٥/١/٤ والذي لم يكلف المسؤولين فيه انفسهم عناء العمل والواجب باثبات الجريمة واخذ البصمات ورفع تقارير إلى الخبير الجنائي الذي لم احصل منهم على أي شيء حتى تقرير الشرطة الذي تم تسجيل الحدث فيه وانتهاء بمحكمة الجرائم الكبرى بالاعظمية.

اما رحلتي مع اعادتي إلى وظيفتي في الشركة العامة للصناعات الكهربائية حتى وصلت إلى وزارة الصناعة لجنة اعادة المفصولين السياسيين وقدمت رقم وتاريخ معاملتي وتأييد الحزب بيدي وإذا بالأخ الموظف في دائرة الاستعلامات والمكلف بقضايا المفصولين السياسيين ويومها كانت طريق الشعب جريدة الحزب الشيوعي العراقي قد نشرت شكرا على صفحاتها إلى لجنة المفصولين السياسيين من وزارة الصناعة على جهاديتها بارجاع عدد من المفصولين إلى عملهم وبين جمع من المراجعين يقول (يا جماعة طريق الشعب ناشرة شكر على عملنا ولو آني ما اعترف بهذه الجريدة وبالحزب الشيوعي) وقد اخبرته بان هذا تحريض على حزب ذي تاريخ نضالي عريق.

كل ذلك جعلني في حيرة من امري ومن حكومتي الحالية ومن الديمقراطية التي تنتهجها هل هي ديمقراطية الأحزاب المسيطرة على دفة الحكم أم ماذا؟

فأين التغيير وأين حقي انا العراقية في هذا العراق الجديد.

أم فرات

الى انظار السيد وزير الزراعة

زوروا تنازله عن ارضه الزراعية في زمن صدام ويبحث عمن يعيدها اليه الآن؟!

يجول في خاطري، وأنا في اقصى المعاناة، (سنية صالح) زوجة الشاعر العربي محمد الماغوط بعد ان هالها وحدة ومحاصرة زوجها (ولدنا في بلد مسدل الستار اسمه الشرق الأوسط) وأخال انها تقصد بالضبط (العراق) في قولها البليغ ان عايشته تفصيلا. كان اصراري على تغيير هذا الواقع، وحيدا لا املك من اسلحة التغيير الا الشعر والمقالات طريقا إلى السجن وانا نموذج ضحايا الاضطرابات السياسية في العراق وحشرت حشرا في هذا الضوء الشخصي لعقود متتالية توزعت بين السجون والمستشفيات والإقصاء والغربة وفقدان العائلة!

والغريب ان حياتي الإنسانية والثقافية والعائلية كانت مستباحة جهارا أمام مختلف العناوين والمؤسسات والافراد ولكن أياً منها لم يتحرك خطوة واحدة لتخفيف حجم المحاصرة والموات التي كبلتني بوقائع واحداث وتستوجب اعواما طوالا لتسجيلها. اذكر مثلا ان وزارة الصحة اعترفت وعبر دوائرها الطبية (وهي مستشفى الرشاد التعليمي) بأنني دخلت إلى ردهات المستشفى واقبيتها خمس مرات متتالية وبأمر من (مديرية الامن العامة) ابتداء من ١٢/٧/٧٣ بسبب كتابتي مقالة في جريدة طريق الشعب عن واقعة تسمم الأبقار في محطة الراشدية لغاية ١٢/١٠/٧٣ كما ان جهات ادخلتني المستشفى واعطت بحقي قرارا بكوني مصابا بالمرض العقلي الشيزوفرينيا (حسب نص الكتاب في ٢٠٠٥/٣/٦ من المستشفى المذكور والمرفق طيا) وقبل ذلك وبعد ذلك نلت حصتي الكاملة من وسائل العذاب والتعذيب والبطالة والجوع وتسليب الممتلكات من الأجهزة المقبورة. مثلا انني كنت متعاقدا مع وزارة الزراعة على ارض مساحتها ٥٠ دونما منذ عام ١٩٨٢ ولمكوثي الطويل في مديريات الامن ومستشفيات التعذيب والمطاردة داخل وخارج العراق اكتشفت ان الارض المذكورة تمت سرقتها بوضح النهار ومن قبل الأجهزة ذاتها بحجة مضحكة هي انني (تنازلت عنها للدولة) حسب الكتاب المرفق من هيئة زراعة بابل بتاريخ ٢٠٥/٦/٢٨ وهو لا يقل افكا وتزويرا عن الكتاب الصادر من مستشفى الرشاد الذي ادعى علي بالزيف والكذب.

لقد مر علي حين من الدهر وجدت فيه نفسي وحيدا مغتربا عن عائلتي ووطني واصدقائي بل حصل اسوأ من ذلك حين تم اغتيال زوجتي اللبنانية وابني عام ١٩٨٥ حين كنت قابعا في مديرية امن صدام بسبب محاولتي الهروب إلى إيران فجاء الخبر كالصاعقة وضاعت عائلتي وهذا جزء من وعود الجلادين الذين كانوا يقولون لي في كل مرة يعتقلونني فيها (لن نعدمك ولكننا سنجعلك تتحسر على الموت أو حبل المشنقة مرات ومرات) وهذا ما حصل بالفعل حين تركوني قابعا في مديريات الامن ودهاليزها وامراضها المفتعلة كما انهم جعلوني اتحسر على الموت حين اغتالوا عائلتي بالكامل ويوم سرقوا بيتي واملاكي.

وقد اطلقت صرخاتي وحملت تظلماتي إلى حجارة الارض وزرقة السماء ولكن من غير جدوى إذ كانت السكاكين تنهال علي وحيدا ويوم قيل لي ان العهد الدكتاتوري قد سقط قبل عامين أو يزيد انتظرت من السادة الجدد الذين تولوا الحكم والسلطات ان يترجموا شعاراتهم ووعودهم بإعادة الحقوق المستلبة والكرامات المجروحة لهذا الشعب الصابر، لكن شيئا لم يحصل بل دخلنا في انفاق من الوعود الجديدة والشعارات الزائفة التي لم تغن احدا وانا اعتقدت ان الطريق اصبح ممهدا بإعادة حقوقي الضائعة وحياتي المتوزعة في الزنازين ودهاليزها لكنني رغم توجهي بعشرات الكتابات والمذكرات والرسائل لاكثر من وزير ومسؤول في الحكومات العراقية المتعاقبة مثل: وزير حقوق الإنسان/ وزير الهجرة والمهجرين/ وزير النفط/ وزير الثقافة السابق / وزير حقوق الإنسان في اقليم كردستان/ منظمات عالمية/ كوفي انان/ اليونسكو/ الجامعة العربية.. الخ وبرغم كل هذه النداءات الموثقة والمدعومة بالمستمسكات والحقائق الا ان أية جهة لم تلتفت إلى مأساتي في الداخل والخارج ومازلت احمل اوراقي وجروحي وضياعي امام الريح والعواصف ونظرات اللامبالاة والشماتة وكأنني اركض في برية مقطوعة من أي اثر فيها للحياة البشرية.

انني اطالب السيد وزير الزراعة بفتح تحقيق في ما تدعيه من اني قد تنازلت عن ارضي، وكيف اتنازل بدون توقيع،؟ بل كيف اتنازل وانا مقيم في دوائر امن الطاغية،؟ وبامكان السيد الوزير العودة للاوليات. ليكتشف ان الدائرة قد اعطت ارضي لاحد ازلام النظام "بجرة" قلم!!

محمد وهيب فتام

رسالة مفتوحة الى رئيس الوزراء

السيد رئيس وزراء الجمهورية العراقية المحترم
السيد وزير العدل المحترم
السيد وزير المالية المحترم
المتقاعدون العراقيون في خارج الوطن يستصرخون ضمائركم ويطالبونكم بالوفاء بالوعود والعهود التي وعدتم الناس بها عندما كنتم معنا في صفوف المعارضة العراقية خارج الوطن.

ومن اجل المصداقية في العمل الوطني نطالبكم بحقوقنا المشروعة نحن المتقاعدين المنتشرين في دول المنافي والغربة الذين اوقف النظام السابق صرف رواتبنا التقاعدية بسبب معارضتنا له من خلال الكتابة في وسائل الاعلام المتوفرة في اوربا عند وصولنا اليها.

بعد تقاعدنا ومضايقات النظام الدكتاتوري ومغادرة الوطن.

والعمل هناك من اجل اقامة حكومة ديمقراطية وارساء العدالة الاجتماعية واعادة الحقوق لشعبنا العظيم في عراقنا الحبيب.

وبعد سقوط النظام السابق استبشرنا نحن المتقاعدين الذين ويزيد عددنا عن خمس عشرة الف شخص ومنذ أكثر على خمسة عشر سنة تم إيقاف رواتبنا وحرمت عوائلنا من مورد عيشها مما اضطرنا إلى بيع بيوتنا والالتجاء إلى الغربة خوفا على حياتنا.

ولهذا اليوم لم نجد من ينصفنا ويطرح قضيتنا ويعيد حقوقنا المشروعة.

ونأمل من مجلس الوزراء إصدار قرار سياسي يرد الاعتبار بتعويضنا بدلا من تلك الرواتب المعلقة لتخصيص قطع أراضٍ سكنية أو شقق لاسكان عوائلنا والعودة إلى الوطن والمساهمة في اعادة بنائه واعماره والعيش الكريم في ربوعه الغالية وكلنا ثقة وأمل في ان يكون طلبنا هذا موضع اهتمامكم ورعايتكم وشكرا.

المتقاعد
عيسى جمعة محمد الربيعي
منتدى الرافدين الثقافي في السويد / غوتمبرغ
Easa-alrubeai@hotmail.com

أطفال كبروا في دور الدولة من دون بطاقة الأحوال المدنية!

يحتوي العراق على ٢٣ دارا للأيتام والمشردين تضم بحدود ٧٠٠ طفل يعيشون في دور قسم منها يصل مستواه من بنايات واثاث وطعام ومعيشة للأطفال إلى مستوى فندق اربعة نجوم ومستواهم الدراسي جيد جدا حيث في دار الوزيرية للصغار على سبيل المثال وصلت نسبة النجاح للعام الدراسي السابق ٨٦٪ ولديهم الكثير من المتفوقين دراسيا لكن بالمقابل هنالك دور أصبحت حدائقها خربة كما ان المستوى الدراسي للأطفال متدنٍ وعدد الذين يتركون الدراسة عدد لا يستهان به لاسباب منها عدم استطاعة التلميذ الحصول على هوية الأحوال المدنية أو بطاقة النقل من مدرسته السابقة لانها في غير محافظة أو حتى موجودة عند احد الاقارب في بغداد ولكن لا يبذل أي جهد من قبل العاملين في هذه الدور للحصول على الوثائق. ان قسما من هؤلاء الأطفال اصبحوا رجالا وهم بدون هوية احوال مدنية لانهم مجهولو النسب رغم ان السيدة مديرة دور الدولة قد بذلت جهدا طيبا لاستخراج هويات احوال مدنية لخمسين طفلا مجهولين. الأطفال الذين كبروا وأصبحوا شبابا محتاجون ايضا لمثل هذا الجهد لان مستقبل هؤلاء الأطفال الوحيد هو اكمالهم الدراسة الجامعية ليكون لهم شأن في المجتمع لذلك يجب ان نبذل كل جهد ممكن ونتعاون جميعا لتحقيق هذا الهدف كمساعدتهم في الدروس الصعبة عليهم. علما ان تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال عندما يبلغ اليتيم سن الرشد يكون قد أنهى على الاقل الدراسة الاعدادية وتوفر له سكن وفرصة عمل لذلك املنا من اجهزة الدولة ان يلاقي هؤلاء الأطفال الاهتمام الاكبر ودراسة النواقص التي تعاني منها الدور بشكل اكبر.

كفاح محمد ثجيل
منظمة نظيرة لرعاية الايتام

في الدورة .. قتلة بلا عقاب!

في احد احياء منطقة الدورة، تعرض محل الحلاقة لصاحبه المواطن كمال عدوان سكران إلى هجوم من مسلحين اسفر عن تحطيم زجاج المحل وقتل صديق صاحب المحل. غادر بعدها المسلحون بسرعة دون ان يعترضهم احد أو يتمكن من التعرف عليهم... المواطن كمال يناشد الجهات المسؤولة تركيز تواجد قوات أمنية قرب الأسواق الشعبية والمحلات التجارية لحماية المواطنين من افعال مشابهة.

هواتف.. هواتف

❖الهاتف (٧٦١٦٩٦٨) العائد للمواطن بشير محمد علي عاطل عن العمل منذ اربعة اشهر. ويرجو من المسؤولين في بدالة بغداد الجديدة اعادة الحياة لهاتفه.

❖انقطع هاتف المواطنة ليلى اكو حمادي (٨٨٣١٣٥٠) من محلة ٣١٩ زقاق ٥٦ دار ٢١ منذ آخر زخة مطر في الشتاء الماضي. وحين تتصل برقم هاتفها يجيبها اناس اخرون وهي تسأل. هل باعوا هاتفها؟!

❖كابينة ٤٦ العائدة لبدالة الزعفرانية عاطلة عن العمل منذ ٢٠٠٥/٢/٢٨, وعند مراجعة المسؤولين في البدالة يقولون لهم "جطلوا" !!. الكابينة في محلة ٩٥٨ زقاق ٦,

ردود وإجابات

الشركة العامة للاتصالات والبريد

اشارة الى ما نشرته جريدتكم الغراء بعددها (٤٩٨) في ٢٠٠٥/٩/٢٥ تحت عنوان "هواتف عاطلة..!" نود اعلامكم تم اصلاح الهاتفين المرقمين "٨١٨٣٩٦٣" و "٥٤١٧٣٩٣" وهما الان يعملان بصورة جيدة.
مع التقدير..

المدير العام وكالة
٢٠٠٥/١٠/٣

اشارة الى ما نشرته جريدتكم الغراء بعددها (٤٩٠) في ٢٠٠٥/٩/١٥ تحت عنوان "حكاية الهاتف ٨٨١٢٨١٣" نود اعلامكم ان الهاتف اعلاه يقع ضمن الكابينة (١٠٩) وهي عاطلة منذ ايام والعمل جار لاصلاح العارضة.
مع التقدير...

المدير العام
د. ماهر حامد احمد
٢٠٠٥/٩/٢٨

بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ وتحت عنوان (٤٩٦) اشارة الى الشكوى المنشورة في جريدتكم ذات العدد بانه تم اصلاح الهواتف التابعة لمحلة ٦١٠ اهالي حي اليرموك ومعاناة الهواتف) نود اعلامكم والعراقيين سكان زقاق ١٩ ودمتم في خدمة العراق.

مكتب المفتش العام
وزارة المواصلات

اشارة الى الموضوع المنشور في جريدتكم الغراء بالعدد(٤٩٨) بتاريخ٢٠٠٥/٩/٢٥ وتحت عنوان (هواتف عاطلة) نود اعلامكم بأنه تمت متابعة الموضوع من قبل مكتب المفتش العام وتحديد الخلل ومعالجته واصلاح الهاتف ٨١٨٣٩٦٣ شاكرين جهودكم في ايصال هموم المواطنين وملاحقة مواطن الخلل في أداء بعض مفاصل الدولة لمعالجتها وتقديم الحلول الناجحة لها

ودمتم في خدمة شعبنا الممتحن
مع وافر الشكر والتقدير

مكتب المفتش العام
وزارة الاتصالات

وزارة الكهرباء

مكتب الوزير
اشارة إلى ما نشرته صحيفتكم الموقرة ذات العدد ٤٧٣ في ٢٠٠٥/٨/٢٥ شكوى احد مهندسي الوزارة من عدم عدالة الايفادات الرسمية إلى خارج العراق تحت عنوان:
(وزارة الكهرباء وعدالة الايفادات)
نود ايضاح الآتي:
ان هناك بعض الايفادات التخصصية لاغراض التفاوض مع الشركات الأجنبية والتي يتحفظ قسم منها للحضور إلى العراق لدواعي أمنية مما يتطلب تكرار ترشيح الموفدين من المعنيين والمختصين لإجراء المناقشات والتفاوض مع الشركات المعنية أو المنظمات المختصة بمشاريع تاهيل واعادة المنظومة الكهربائية.
راجين التفضل بالاطلاع
شاكرين حسن تعاونكم معنا.. مع التقدير

محمود السعدي
مدير الاعلام
٢٠٠٥/٩/١٤

وزارة الموارد المائية

اشارة إلى الشكوى المنشورة بجريدتكم الغراء بالعدد ٤٥١ في ٢٠٠٥/٧/٣١ حول طلب المواطن رحاب اسماعيل احمد الجبوري الذي يقترح فيه تبطين القنوات الفرعية لمعالجة مشكلة زيادة مناسيب المياه الجوفية في بساتين حوض ديالى.
نود ان نعلمكم بان جدول سارية من الجداول الترابية القديمة ولمعالجة مشكلة زيادة مناسيب المياه الجوفية في بساتين حوض ديالى فانه يتطلب استصلاح الاراضي الزراعية المروية مع تبطين الجدول الرئيس وهذا يتعذر تنفيذه لأن كثافة البساتين على الجدول عالية جدا ومعظم مشاريع الاسالة لمركز المحافظة منصوبة على الجدول إضافة إلى عدم وجود مسار بديل (تحويله) لتحويل مجرى النهر خلال عملية التبطين.
راجين التفضل بالاطلاع... مع التقدير

ء/ وزير الموارد المائية
محمد ضاري جاسم الشبلي
المستشار لشؤون الانشاءات والصيانة